الإدارة المحلية والعوامل البيئية المؤثرة فيها

الاستـــاذة : طعبـــة سعـــاد

جامعة زيان عاشور بالجلفـــة

مقدمة:

تعتبر الإدارة المحلية من أفضل النظم التي يمكن عن طريقها تحقيق اللامركزية في النشاط الحكومي على المستوى الإقليمي. وإن معظم الدول بمستوياتها المختلفة من حيث التقدم والنمو، وباختلاف أنظمتها الحكومية، لازالت تسعى إلى الوصول نحو الصيغة السليمة التي يمكن بها توزيع مسئولية تنظيم وأداء الخدمات العامة على السلطات المحلية. وإن النقل الفعلي لبعض الاختصاصات التي تتوالاها الوزارات وأجهزتها التابعة إلى السلطات المحلية يعتبر نموذجا للتنظيم في الإدارة العامة أكثر امتيازا من تطبيق اللامركزية اقتصارا على إطار الوحدات الإدارية الإقليمية التابعة للوزارات.

ومع أن مصطلح "الحكم المحلي" يستخدم أحيانا مرادفا لاصطلاح "الإدارة المحلية" ، إلا أن من الأفضل التمييز بينهما تأسيسا على أن النظام الحكم المحلي يخلع على الهيئة المحلية قدرا من الوظيفتين التشريعية والقضائية فضلا عن الاختصاصات الإدارية والتنفيذية، أما الإدارة المحلية فتنصرف عادة اللامركزية الإدارية والتنفيذية دون التشريعية والقضائية. وفي هذه المداخلة سوف نتطرق إلى الإدارة المحلية كمفهوم أساسي تابع إلى اللامركزية الإدارية ومعرفة أهم العوامل البيئية التي تؤثر في الإدارة المحلية والمزايا والعيوب التي تغطيها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والأهـــداف

أولا: اللامركزية الإقليميـــة (الإدارة المحلية)

يرتكز النظام الإداري على أساليب فنية (تقنية) تتمثل في المركزية واللامركزية، ككيفيات لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف الأجهزة والهيئات الإدارية بالدولة.

و يُنبني التنظيم الإداري في أي دولة، مهما كان النظام السياسي والاقتصادي القائم بها، على أجهزة وإدارات مركزية وأخرى لامركزية.

إن الاختلاف بين الدول والأنظمة إنما يكمن- فقط- في مدى ودرجة الأخذ بنظام المركزية أو نظام اللامركزية، تبعا ومراعاة للمعطيات السائدة بها في شتى المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]

و إذا كانت الدول تأخذ بصورتي وشكلي اللامركزية (الإقليمية والمرفقية)، فأن اللامركزية الإقليمية (الإدارة المحلية) تعتبر وتبقى أهم تطبيق لنظرية اللامركزية الإدارية.ونظرا لأهميتها بالنسبة لكيان الدولة

1- د، محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص5.

وقوامها، فان - الإدارة المحلية- عادة ماتبنى على أساس دستوري، حيث تنص المادة 15 من الدستور (1996) على أن:

الجماعات الإقليمية للدولة هي:" البلدية والولاية".

"البلدية هي الجماعة القاعدية".

كما تنص المادة 16 منه على مايلي:

"يمثل المجلس المنتخب قاعد اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".

وعليه، فالإدارة اللامركزية الإقليمية بالجزائر، أو مايسمى أيضا بالإدارة المحلية أو المجموعات المحلية، إنما تقوم على وحدتين إداريتين هما: البلدية والولاية.[2]

ثانيا: الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي

1- الاتجاه الذي يرى فرقا بين الإدارة المحلية والحكم المحلي:

لقد تعددت الآراء بخصوص تحديد مفهومي الإدارة المحلية والحكم المحلي ويمكن القول إن هناك ثلاثة اتجاهات فيما يتعلق بمفهومي الإدارة المحلية والحكم المحلي:

تتعدد الآراء بين أصحاب هذا الاتجاه، فمنهم من يفرق بين لفظي الإدارة والحكم ومن ثم فإن الإدارة المحلية تضطلع بالجواب التنفيذية، في حين يضطلع الحكم المحلي بالجوانب السياسية والتقريرية والتوجيهية.

ويرى آخرون أن الإدارة المحلية أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية،في حين أن الحكم المحلي أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية، أما الرأي الثالث، فيرى أصحابه أن الإدارة المحلية خطوة في سبيل الحكم المحلي، وذلك استنادا إلى المدى والدرجة من السلطات والاختصاصات والاستقلالية. فحسب رأيهم فإن الإدارة المحلية تتمتع بدرجة من السلطات والاختصاصات والاستقلالية أقل مما يتمتع به الحكم المحلي.[1]

ونلخص من ذلك إلى أن الخلاف بين الاصطلاحين، وفقا لهذا الرأي اختلاف ليس في الكيف، ولكن في الكم، كما انه ليس هناك تدرج في إتباع نظام الحكم المحلي، بل هناك صور من النظام وتطبق كل دولة ماينا سبها منها .

2- الاتجاه الذي يرى أن الإدارة المحلية والحكم المحلي مترادفان:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الإدارة المحلية والحكم المحلي مترادفان، بمعنى أن لهما مدلولا واحدا يشير إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة.

كما أن نظام الإدارة المحلية أو الحكم المحلي لايتضمن الإطار التشريعي .

3- الاتجاه الذي يطرح مفاهيم بديلة:

يطرح البعض مفاهيم بديلة لمفهومي الإدارة والحكم المحلي وذلك للخروج من إشكالية المفاهيم، ومن هذه المفاهيم البديلة: اللامركزية، وحكم المجتمع، والنظام المحلي.

[2]- نفس الرجع، ص 6.

و بالنسبة لحكم المجتمع، فقد طرحه جون (ستيوارت) في إطار نقده للحكم المحلي في المملكة المتحدة مشيرا إلى أن التركيز كان على الخدمات وليس على الحكم المحلي . ولذلك، يرى أن مفهوم حكم المجتمع يعبر عن الدور الجديد للوحدات المحلية المتمثل في الاهتمام بالمشاكل والقضايا التي تواجه المجتمعات المحلية من خلال الإمداد المباشر بالخدمات أو تمكين الآخرين من ذلك، على أن يكون عين السلطة المحلية على رضاء الزبون أو المواطنين.[1(1)]

المبحث الثاني: العوامل البيئية المؤثرة في الإدارة المحلية

مادام الحكم المحلي والإدارة المحلية ينتميان إلى الإدارة العامة والحكم المحلي يخلع على الهيئة المحلية عوضا عن الوظيفتين التشريعية والقضائية فضلا عن الاختصاصات الإدارية والتنفيذية، أما الإدارة المحلية فتنصرف عادة للامركزية الإدارية والتنفيذية دون التشريعية والقضائية لذلك فان العوامل التي تمس الحكم المحلي وتؤثر فيه، آليا هي التي تؤثر في الإدارة المحلية .

أولا: العوامل الجغرافية والطبيعية

تعتبر الظروف الجغرافية ووسائل المواصلات من العوامل المؤثرة في الإدارة المحلية، وتحديد بنائها التنظيمي وتشكيلاته، وتحديد الحدود الإدارية لوحداته، فالانعزال الجغرافي يؤثر على العلاقة بين العاصمة والمناطق الأخرى البعيدة عنها، نتيجة لضعف الاتصال بين المستوى المركزي والمستويات الأخرى الإقليمية والمحلية.

1- مساحة الدولة:

مما لاشك فيه أن الإدارة المحلية تتأثر بمساحة الدولة التي تنتمي إليها، فالدولة ذات المساحة الشاسعة والمترامية الأطراف تكون في حاجة ضرورية إلى وجود نظام يعتمد على الإدارات المحلية بشكل أساسي في الحكم العام.[1(1)]

2- تضاريس الدولة:

تؤثر تضاريس الدولة على الحكم المحلي المطبق بها ، فالحكم المحلي الذي يطبق في المناطق الصحراوية والجبلية يختلف عن ذلك الذي يطبق في السهول والوديان، لاختلاف طبيعة السكان، وتباين وسائل معيشتهم، ففي المناطق الصحراوية والجبلية، تسود أنماط الإدارة التقليدية التي لاسبيل إلى تغييرها أو تحديثها إلا بتغيير طبيعة الحياة الصحراوية، عن طريق توطين السكان وتوفير سبل الحياة المستقرة لهم.

و في المناطق الجبلية، غالبا ماتؤدي عزلة العاصمة وصعوبة المواصلات بينها وبين مناطق الدولة المختلفة إلى دعم الاستقلال الذاتي للسلطات المحلية وضعف علاقتها بالحكومة المركزية. ويمكن إرجاع قوة الحكم المحلي في سويسرا في بعض جوانبه إلى العوامل الجغرافية المتمثلة في طبيعة البلاد الجبلية الوعرة.

---

[1] - د، سمير عبد الوهاب، اللامركزية والتنمية المحلية في ضوء التطورات المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص92

[1] - د، احمد رشيد، الإدارة المحلية: المفاهيم العلمية والنماذج التطبيقية، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 125

وعلى العكس من ذلك، فإن انبساط إقليم الدولة وخلوه من العوائق الطبيعية وسهولة الاتصال بين أجزائه المختلفة قد يسهل للحكومة المركزية التدخل في الشؤون الوحدات المحلية، ويؤدي عادة إلى عدم وجود حاجة ملحة إلى نظام حكم محلي قوي .[2(2)]

3- الموقـع:

لقد أكدت بعض الدراسات الميدانية أهمية الموقع في نجاح الوحدة المحلية في تحقيق التنمية، بالمقارنة بوحدات محلية أخرى لاتتمتع بنفس الموقع، فنجاح السلطة المحلية –على الأقل في جزء منه- هو وظيفة الموقع الذي هو محدد مهم للإمكانيات الاقتصاديات وقاعدة أساسية للدخل والإيراد. فجميع الوحدات المحلية الناجحة تقع إما في مناطق حضرية ديناميكية نسبيا أو في مناطق ريفية لديها إمكانيات زراعية عالية أو موارد طبيعية أخرى مثل المعادن أو الأنهار أو البحار...الخ. ومع ذلك، فإن الموقع ليس شرطا كافيا للنجاح، حيث إن هناك وحدات محلية كثيرة في مناطق ذات إمكانيات عالية في دول عديدة، ولكنها ليست فعالة جدا في تعبئة واستخدام الموارد.[1(1)]

ثانيا: العوامل التاريخية

كثيرا ما نسمع عن الحكم المحلي في دولة ما يرتبط بتاريخ هذه الدولة وانه جزء لايتجزا منه أو أن حقوق المجتمعات المحلية في حكم نفسها بنفسها هي مكاسب حصلت عليها هذه المجتمعات عبر التاريخ السياسي الطويل لها، وهو ما يمكن أن يكون سندا لهذه المجتمعات في مقاومة أية حركة إصلاح أو تطوير للحكم المحلي.و تتمثل العوامل التاريخية التي تؤثر في الحكم المحلي فيما يلي :

1- أسلوب نشأة الدولة:

يؤثر أسلوب نشأة الدولة في خصائص نظام الحكم المحلي.ففي حالة نشأة الدولة من إتحاد عدد من الأقاليم ذات الخصائص المتمايزة، فان الحكم المحلي هنا يعكس خصائص هذه الأقاليم، من حيث البناء التنظيمي وأسلوب تشكيل المجالس المحلية. أما في حالة انفصال احد أقاليم الدولة لتكوين دولة مستقلة فان الحكم المحلي هنا يعكس مثيله في الدولة الأم. والمثال على ذلك الحكم المحلي في جمهورية ايرلندا الذي يعكس الكثير من الخصائص الحكم المحلي الإنجليزي كما يعكس الحكم المحلي في بنجلاديش السمات الأساسية لمثيله الباكستاني.

2- الاستعمار:

لقد كان للاستعمار تأثير كبير على نظم الحكم المحلي في الدول التي استعمرت. فنظام الحكم المحلي بالنسبة للدول النامية، فقد كانت أكثر تأثرا بالحكم المحلي الفرنسي أو البريطاني.فنظم الحكم المحلي في دول المغرب العربي قد تأثرت بنظام الحكم المحلي في فرنسا الذي لم يكن له تأثير على المستعمرات الفرنسية السابقة فقط، بل كان له تأثير أيضا على دول أخرى. ويرجع ذلك إلى ميل هذه الدول إلى الحكم المركزي أو عدم التركيز الإداري، وإلى

---

[2]- د، مجمد مختار عثمان، تحليل العوامل البيئية كمدخل لتطوير دور الإدارة المحلية في التنمية وأجهزتها الإدارية، المجلد الرابع، العدد2، 1981، ص56

[1]–د، محمد مختار عثمان، مرجع سابق،ص57.

تفضيل بريطانيا لمستعمراتها الحكم المحلي الفرنسي، حتى تحكم قبضتها على هذه المستعمرات، من خلال ممثليها في الأقاليم.[1]

3- أسلوب نشأة نظام الحكم المحلي:

يتأثر الحكم المحلي بأسلوب نشأته ومراحل تطوره، فالحكم المحلي الذي وجد قبل نشأة الحكومة المركزية –كما في الولايات الأمريكية وانجلترا- يكون أكثر استقرارا وتمتعا بالاختصاصات والسلطات من الحكم المحلي الذي ينشأ بقانون. ويرجع ذلك إلى صعوبة إدخال تعديلات جوهرية عليه (بسبب تغلغله في ضمير الشعب)، في حين انه قد يسهل إدخال مثل هذا التعديل على الحكم المحلي الذي ينشأ عن طريق القانون .

ثالثا: العوامل الاجتماعية والثقافية

يتأثر الحكم المحلي بالعوامل الاجتماعية والثقافية الآتية:

1- النمو الحضري:

يتأثر الحكم المحلي بالنمو الحضري، فارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدن، ومن ثم تضخم أحجام الأخيرة وتكدسها بالسكان، يؤثر على الحضر والريف معا، فهو من ناحية، يؤدي إلى زيادة المشاكل في الحضر وانتشار المناطق العشوائية كما يؤدي من ناحية أخرى إلى حرمان المناطق الريفية من الكفاءات التي تكون في أشد الحاجة إليها.

2- الزيادة السكانية:

يظهر تأثير الزيادة السكانية على الحكم المحلي، من خلال معدلات النمو الطبيعي للسكان، والتركيب العمري لهم. فانخفاض معدل النمو الطبيعي يؤدي إلى انخفاض حجم العائلة نسبيا، ومن ثم انخفاض عبء الإعالة وارتفاع مستوى المعيشة . ويعني ذلك بالنسبة للحكم المحلي الحد من الإنفاق المحلي، نظرا لانخفاض معدلات نمو الخدمات التي تؤديها السلطات المحلية. ويعني أيضا إتاحة الفرصة للسلطات المحلية للتوسع في خدمات الرفاهية مثل إنشاء أماكن الترفيه والمتنزهات والحدائق العامة، ومنع تلوث البيئة وغيرها. كما يؤدي انخفاض معدلات الزيادة السكانية إلى زيادة حجم الفئة المنتجة (18- 60 سنة) التي يترتب عليها زيادة حجم فئة المولين من دافعي الضرائب والرسوم المحلية . ويعني ذلك زيادة القدرات المالية للسلطات المحلية، والحد من الإنفاق المحلي، نتيجة لصغر حجم الفئة غير المنتجة نسبيا (أقل من 18 سنة) وهي الفئة التي تحتاج إلى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.[1]

3- ظاهرة التركيب الجنسي للسكان :

يؤثر تعدد الأصول الجنسية في نطاق الدولة على الحكم المحلي فيها، وفقا لأسلوب الدولة في معالجة هذه الظاهرة. فعندما تريد الحكومة المركزية القضاء على الطابع المميز للأقليات والطوائف وصهرها في المجتمع –حتى

[1]–د، محمد مختار، مرجع سابق، ص .59

[1]–د، حسن محمد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية : دراسة مقارنة، دار بيروت للنشر ، بيروت، بدون سنة، ص 45.

لاتصبح مراكز تهدد وحدة الدولة- فإنها تعمل على زيادة الرقابة على الوحدات المحلية، ومن ثم إضعاف الحكم المحلي. أما إذا أرادت الدولة إنشاء وحدات محلية متجانسة اجتماعيا، فأنها تعمل على زيادة درجة استقلال هذه الوحدات واختصاصاتها وسلطاتها.[1] ففي نيجيريا ترتب على القبلية والعرقية التي ساعد الاستعمار البريطاني على تعميقها الأخذ بالنظام الفيدرالي، حيث تم تقسيم الدولة إلى ولايات ، بغض النظر عن مدى توافر التجانس الاجتماعي والثقافي فيها. كما أعطى دستور 1989 في نيجيريا للمجلس التشريعي في كل ولاية الحق في أن يصدر قانونا يسمح بإنشاء مجلس تقليدي استشاري بالوحدة المحلية أو لعدة وحدات محلية، برئاسة حاكم تقليدي يعين طبقا للقواعد التي يحددها القانون.

4- التأثر بثقافات الدول الأخرى :

يتأثر الحكم المحلي بالعامل الثقافية، فانتشار ثقافة دولة ما خارج حدودها، يصاحبه في الغالب انتشار نظام هذه الدولة. والمثال على ذلك هو أن الحكم المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية يعكس الكثير من خصائص الحكم المحلي في بريطانيا، نظرا لانتقال الثقافة الانجليزية مع المهاجرين البريطانيين الأوائل الذين استوطنوا هذه البلاد وطبقوا فيها نظم حكم محلي قريبة الشبه بالحكم المحلي الانجليزي قبل استعمار إنجلترا لأمريكا.

كذلك يعكس الحكم المحلي في جمهورية ليبيريا السمات الأساسية للحكم للمحلي الأمريكي، بسبب انتقال الثقافة الأمريكية مع الزنوج الذين استوطنوا ليبيريا.[1]

رابعا: العوامل السياسية

بما أن الحكم المحلي باعتباره نظاما فرعيا للنظام السياسي يتأثر بالعوامل السياسية ، خاصة الاستقرار السياسي، والقيم والمبادئ السياسية ، فالاستقرار السياسي للدولة ، يعمل على إتاحة الفرصة للوحدات المحلية للتمتع بالمزيد من السلطات والاختصاصات، حيث لايكون هناك ما تخشاه الحكومة المركزية وعلى العكس من ذلك، يشجع عدم الاستقرار السياسي للحكومة المركزية على عدم التوسع في سلطات الوحدة المحلية . وذلك، يمكن القول إن الحكم المحلي القوي لايوجد إلا في ظل حكومة مركزية قوية .

و تؤثر القيم والمبادئ السياسية السائدة في الدولة في نظام الحكم المحلي. فالمجالس المحلية في الدول الديمقراطية يتم تشكيلها بالانتخاب المباشر، وتتمتع بصلاحيات واختصاصات اكبر نسبيا من مثيلتها في الدول غير الديمقراطية. كما أن لسياسات الحزب الحاكم تأثيرها أيضا على الحكم المحلي.[2]

---

[1]- نفس المرجع ، ص ص 50- 55.

[1]- د، حسن محمد عواضة، مرجع سابق ، ص 52.

[2]-إكرام بدر الدين، دراسات في نظم الحكم: الديمقراطية في الدول النامية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1991، ص 23.

خامسا: العوامـل الاقتصاديـة

مما لاشك فيه إن صفة "المحلية" التي تتسم بها الوحدة المحلية تتوقف على طبيعة الاقتصاد المحلي. فالمدينة تختلف عن القرية . كما أن المدينة الصغيرة تختلف عن المدينة الكبيرة، وكذلك الأمر بالنسبة للتباين بين المدينة التجارية والمدينة الصناعية....الخ. وهذه الاختلافات لها تأثيرها علي الثقافة السياسية للإفراد. كما أن ظروف وتركيبة الاقتصاد المحلي تحدد مدى قدرة الوحدات المحلية على القيام بدورها وتقديم الخدمات للمواطنين والسكان المحليين. وبالإضافة إلى ما سبق ، فان طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة تنعكس على نظام الحكم المحلي فيها. ففي الفترة التي اتسمت بالمزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، كان للوحدات المحلية دور كبير في ظل التوجه العالمي إلى اقتصاد السوق وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث تحول في دور الدولة والوحدات المحلية. فلن تعد الوحدات المحلية مسئولة عن عملية التقديم المباشر للخدمات، بل أصبح في إمكاننا التعاقد على هذه الخدمات أو بعضها مع القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية في إطار مايسمى contracting out .وفي الدول العربية، خاصة النفطية، نجد أن الاعتماد على النفط قد اثر على مصادر التمويل المحلي، حيث إن الوحدات المحلية في هذه الدول تعتمد على التحويلات المركزية بنسب تقترب من مائة وفي المائة. [1]

ويتبن مما سبق إن نظام الحكم المحلي هو وليد العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

المبحث الثالث: تقدير اللامركزيـة الإداريـة

بما أن اللامركزية الإقليمية la décentralisation territoriale هي الصورة الواضحة والكاملة لتطبيق النظام اللامركزي، وتقوم على الأركان الأساسية التي تستند إليها اللامركزية، حيث ترتكز اللامركزية الإقليمية أو الإدارة المحلية على الاختصاص الإقليمي، حيث تباشر الهيئات اللامركزية صلاحيتها (الشؤون المحلية) في نطاق حيز جغرافي معين، كما هو الشأن بالنسبة لوحدات الإدارة المحلية (البلدية والولاية)، وإلا كانت قراراتها وأعمالها مشوبة بعيب تجاوز الاختصاص الإقليمي، مما يعرضها للإلغاء في حالة الطعن. لذلك الإدارة المحلية نجدها تتميز بمجموعة من المزايا، كما تشوبها بعض العيوب، تبعا للأوضاع العامة السائدة بالدولة.

أولا: المزايـــا

تقوم اللامركزية الإدارية على مجموعة من الأسس والمبررات:

على المستوى السياسي: يشكل النظام اللامركزية الإدارية مجالا حقيقيا لترقية ممارسة الحريات العامة. كما أن العلاقة بتن الديمقراطية واللامركزية الإدارية جلية

[1]–د، سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 132.

وواضحة، حيث تعتبر اللامركزية الإدارية " مدرسة للديمقراطية "، إذ أنه لاديمقراطية بدون لامركزية ، على اعتبار أن تطبيق اللامركزية الإدارية من شأنه تعليم المواطنين (ناخبين ومترشحين) وتدريبهم على العملية الديمقراطية ذلك أن "الديمقراطية السياسية هي نظام أجوف إذا لم تصاحبه لا مركزية إدارية".[1]

على المستوى الإداري: يحقق تطبيق اللامركزية في المجال الإداري جملة من الفوائد مثل:

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية، بموجب نقل وتحويل كثير من المهام إلى الهيئات اللامركزية لتتفرغ الأولى للقضايا ذات البعد الوطني.
- تحسين وتجويد الوظيفة الإدارية، نظرا لإدارة وتسيير الشؤون اللامركزية من طرف أشخاص لهم مصالح مباشرة وحقيقية، مم يدفعهم إلى زيادة الاهتمام لتلبية الاحتياجات المحلية في صورة اللامركزية الإقليمية، أو الإبداع وتحسين الأداء في التسيير بالنسبة للامركزية المرفقية .
- تجنب البطء الإداري، وما يترتب عنه من آثار سلبية، من حيث تبسيط الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن.[1]

على المستوى الاجتماعي: يؤدي التطبيق السليم للنظام اللامركزي إلى توزيع الدخل القومي والضرائب العامة بقدر من العدالة على مختلف الهيئات اللامركزية، حيث أنها ستنال جزء منه لسد احتياجاتها.

على المستوى الاقتصادي: يمكن تبرير الأخذ باللامركزية الإدارية استنادا إلى مبدأ : مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، حيث توضع الخطة العامة بالدولة من طرف الإدارة المركزية (هيئات التخطيط الوطنية) ولا يمكن تجسيده وتطبيقها إلا بواسطة أجهزة وهيئات لا مركزية موجودة على المستوى المحلي.[2]

ثانيا: العيـــوب

تتجلى عيوب ومساوئ اللامركزية الإدارية، وهي ضئيلة مقارنة بمزاياها، في المخاوف الذي يبديها البعض من حيث ما قد يترتب عنها خاصة في المجال السياسي والإداري.

أ) المجال السياسي:

يرى البعض، إن تطبيق اللامركزية الإدارية، خاصة المطلقة، من شأنه أن يؤدي الى المساس بوحدة الدولة وقوة وسلطة الإدارة المركزية من جراء تفضيل المصالح المحلية الإقليمية

(زرع النزعة الجهوية) على المصلحة الوطنية العامة.

ب) المجال الإداري:

لما كان تشكيل هيئات اللامركزية الإدارية (خاصة الإقليمية منها)، غالبا ما يتم عن طريق الانتخاب والذي لايقوم- بالضرورة- على الخبرة والكفاءة بفعل وتأثير الدعاية الحزبية، فقد ينجم عن ذلك هبوط مستوى أداء وكفاءة

[1] – د، محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 32.

[1] – د، محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 32- 33.

[2] –نفس المرجع ، ص 33.

الجهاز الإداري نظرا لتولي إدارة الهيئات المحلية بواسطة أعضاء قد لا تكون لهم الدراية والمعرفة بأساليب العمل الإداري وتقنياته وقواعده العلمية.[1]

الخاتمــة:

في هذه المداخلة نستنتج أن اللامركزية الإدارية أشكال بين صورتي أو شكلين : اللامركزية الإقليمية واللامركزية المرفقية والأولى تمثلها الإدارة المحلية وهي الصورة الواضحة والكاملة لتطبيق النظام المركزي وإن كفاءة الإدارة الأم لاتنعكس فقط من كفاءة السياسات والقرارات التي تتخذ على المستوى المركزي، وإنما تنعكس بصفة أساسية من كفاءة وصول الخدمات العامة إلى كل منطقة في المجتمع، بل وإلى كل فرد فيه، والملاحظ في إداراتنا أن هناك تركيز شديد للخدمات العامة في عاصمة الدولة على حساب المناطق الأخرى. ولذلك فان كفاءة الإدارة العامة تقتضي وضع خطة إدارية تمكن المجتمعات المحلية على مستوى المدن والقرى من أن تشارك مشاركة فعالة وعلى اكبر اتساع من التفكير والتقرير والتنفيذ بالنسبة للمرافق والخدمات العامة ذات الطابع المحلي.

و يرجع ذلك أن الحكم المحلي نظام فرعي للنظام السياسي الذي بدوره نظام فرعي للنظام الاجتماعي، ومن ثم فأنه يتأثر بالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي يوجد فيها.

[1]- د، محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص34.

المراجع:

1- د، احمد رشيد، **الإدارة المحلية: المفاهيم العلمية والنماذج التطبيقية**، دار المعارف، القاهرة، 1981.

2- د، محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.

3- د، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005.

4- د، سمير عبد الوهاب، **اللامركزية والتنمية المحلية في ضوء التطورات المعاصرة**، دار النهضة العربية، القاهرة، .2001

5- د، احمد رشيد، **الإدارة المحلية: المفاهيم العلمية والنماذج التطبيقية**، دار المعارف، القاهرة، 1980.

6- د، مجمد مختار عثمان، **تحليل العوامل البيئية كمدخل لتطوير دور الإدارة المحلية في التنمية وأجهزتها الإدارية**، المجلد الرابع، العدد2، .1981

7- د، حسن محمد عواضة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية : دراسة مقارنة**، دار بيروت للنشر ، بيروت، بدون سنة.

8- إكرام بدر الدين، **دراسات في نظم الحكم: الديمقراطية في الدول النامية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1991.

9- د، عادل حسن، **الإدارة الـــعامة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1978.